



تقييم حالة

## حكومة التكنوقراط وأزمة النظام التوافقي في العراق

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | أبريل 2016

حكومة التكنوقراط وأزمة النظام التوافقي في العراق

سلسلة: تقييم حالة

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | أبريل 2016

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

---

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقية والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليةّ عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجٍ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

---

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص.ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

1	مقدمة
2	مسار الإصلاح السياسي: من المشاركة إلى التكنوقراط
8	الذود عن قواعد النظام
12	أبعد من التكنوقراط
15	خاتمة

## مقدمة

قدّم رئيسُ الوزراء العراقي، حيدر العبادي، إلى مجلس النواب، أواخر آذار / مارس 2016، مشروعًا لتعديل وزاري، يتضمن تقليصَ الكابينة الحكومية إلى 18 وزارة، على أن يكون تغيير الوزراء شاملاً، عدا وزير الدفاع والداخلية "من أجل عدم إرباك الوضع الأمني"، بحسب تعبير العبادي<sup>1</sup>، وأن تُرشَّح شخصيات على "أسس مهنية والكفاءة" لشغل الحقايب الوزارية، وأن يتمّ خلال شهر تغيير رؤساء الهيئات المستقلّة، وهيكلّة مناصب المديرين العامين، بالاستغناء عن أكثر من 100 مدير عام، فضلاً عن "الابتعاد عن التعيين بالوكالة"<sup>2</sup>، وهي الصيغة التي درج عليها رئيسُ الوزراء السابق نوري المالكي في أن يُعيّن بالوكالة أشخاصاً مقربين منه في مناصب عليا في جهاز الدولة، وذلك حتى لا يضطر إلى عرضهم على مجلس النواب لنيل الثقة.

ومع أنّ العبادي لم يعلن الأسماء الجديدة المرشحة، فإنّ مصادر داخل الحكومة سرّبت هذه الأسماء، في فعل مقصود، على ما يبدو، الغرضُ منه الكشف عن أنّ العبادي اقترح أسماء شخصيات مستقلّة ومهنية وذات خبرة في اختصاصها. وهو ما يلبي المطالب الجماهيرية، كما أعلنتها حركة الاحتجاج التي تشهدها البلاد منذ الصيف الماضي، ويستجيب - كذلك - لحركة المطالب التي قادها السيد مقتدى الصدر، وانتهت إلى اعتصام جماهيري على أبواب المنطقة الخضراء، واعتصام الصدر نفسه داخل المنطقة الخضراء، مانحاً العبادي مهلة محدودة لتشكيل حكومة تكنوقراط. ولذلك، أعلن العبادي قائمته المقترحة في اليوم الذي انتهت فيه مهلة الصدر.

ومع ذلك، ليست ثمّة ضمانات بأنّ البلاد ستشهد تشكيل حكومة تكنوقراط. فمن حيث المبدأ، عارضت سائر الأطراف السياسية (باستثناء التيار الصدري)، أو تحفظت، على دعوة العبادي إلى حكومة تكنوقراط<sup>3</sup>. ليس فقط لأن هذه

<sup>1</sup> "العبادي من داخل البرلمان: قدمنا تشكيلة من 16 وزارة والقرار لمجلس النواب"، المدى برس، 2016/3/31، في: <http://bit.ly/1S7zyiH>

<sup>2</sup> "العبادي: سنستغني عن أكثر من 100 مدير عام والتغيير سيشمل الهيئات والوكالات"، المدى برس، 2016/3/31، في: <http://bit.ly/1NmD18G>؛ "العبادي والجبوري يتفقان على التغيير الشامل وتقليص الوزارات"، المدى برس، 2016 / 3 / 31، في: <http://bit.ly/1qNs7EG>.

<sup>3</sup> "العبادي مستعد لاستبدال أسماء وزراء في حال تم رفضهم: البرلمان العراقي قد يرفض 9 أسماء من المرشحين بعد دراسة أولية"، العربية نت، 2016/4/2، في: <http://bit.ly/1YrKvgG>

الفكرة تضرب تقاليد المحاصصة القائمة، وتحدّ من سيطرة الأحزاب النافذة على وزراء السلطة التنفيذية، بل لأنها - بسبب هذا - تهدد شبكة المصالح التي بنتها الأحزاب عبر 13 سنة، أعقبت سقوط نظام صدام حسين.

إنّ فكرة حاجة النظام السياسي العراقي إلى إصلاح عميق تبلورت بعد سقوط مدينة الموصل بيد تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش)، في حزيران / يونيو 2014، انطلاقاً من أنّ النظام السياسي الذي أنشئ بعد الغزو الأميركي للبلاد سنة 2003 انتهى إلى أزمة، عمّقتها سياسات المالكي الطائفية والاحتكارية والتنكيل المنهجي الذي تعرّض له المجتمع السني، ما أفقده الثقة بالدولة المركزية في بغداد من حيث هي إطار جامع، وأفضى إلى تعزيز القبول الاجتماعي بداعش، ومن ثمّ، التسليم العدمي له. وفي النتيجة، أفضت هذه السياسات إلى تسليم ثلث البلاد بيد تنظيم إرهابي.

ولذلك، تكون فكرة الإصلاح أوسع من حكومة التكنوقراط.

ومن ثمّ، يبدو أنّ تعرّض ملف الإصلاح السياسي وتأجيله وترحيله إنّما يرتبط، أساساً، بافتقار الإرادة لدى الأطراف السياسية ذات الصلة التي عارضت الإصلاح في حده الأدنى، متمثلاً بحكومة التكنوقراط.

### مسار الإصلاح السياسي: من المشاركة إلى التكنوقراط

ضمّن الشكل الأول للإصلاح في البرنامج الذي تشكّلت عليه حكومة العبادي، في أيلول / سبتمبر 2014، في سياق سقوط الموصل بيد داعش، وتضمّن مفاصل إصلاح جذرية.

اتجه هذا البرنامج، تحت ضغط صدمة سقوط الموصل إلى معالجة مشكلة مشاركة السنّة في مؤسسة الحكم، والدمج المنهجي لهم في العملية السياسية. وهكذا، تضمّن البرنامج مطالب حركة الاحتجاج في المحافظات

السنيّة كاملة، فضلاً عن تقديمه وعوداً لتوسيع اللامركزية، بما في ذلك اللامركزية الأمنية، متمثلة بما عرف بـ "منظومة الحرس الوطني" التي تتيح للمجتمعات المحليّة امتلاك قرارها الأمني<sup>4</sup>.

إلا أنّ شيئاً لم يُنفذ من هذا البرنامج، مع أنّ كل فقرة منه تضمّنت أجلاً محدداً لتنفيذه.

وبعد سنة تقريباً من تشكيل الحكومة، وفي صيف 2015، انطلقت حركة احتجاج واسعة في عدد من مدن البلاد، ومنها العاصمة بغداد. وبقدر ما رفعت التظاهرات شعارات الإصلاح ومحاربة الفساد وإنهاء المحاصصة، كانت الأزمة المالية الحادة التي ضربت الدولة وقدراتها المالية بعمق إثر انخفاض أسعار النفط، ومن ثمّ، تعثّر الدولة في الوفاء بالرواتب، فضلاً عن استمرار عجزها عن أداء الخدمات الأساسية، هي المحرك الأول لهذه الحركة<sup>5</sup>.

وفي هذا السياق، ولاحتواء الأزمة، على ما يبدو، أطلق العبادي مبادرته الإصلاحية، في مطلع آب / أغسطس الماضي.

وهذه المرة، مثّل عاملُ الأزمة المالية بوصفه محدداً رئيساً في تصور الإصلاح، وأصبح هو الغالب على معالجة الأزمة السياسية، بدلاً من منظور معالجة الاختلال في شراكة المكونات. ولذلك، وعلى الرغم من الحماسة التي ووجهت بها مبادرة العبادي الإصلاحية، فإنّها لم تكن أكثر من إجراءات إدارية تقشيرية، وليست مبادرة إصلاح جادة للنظام السياسي، فاقترنت على خمسة محاور، كلها ذات طابع إداري تقشفي، وركّزت على مكافحة الفساد، وإنهاء المحاصصة بوصفها مصدر الفساد وفشل الدولة.

وبالأحرى، كان الفرق بين الإصلاح، كما تصوّره البرنامج الحكومي، والإصلاح كما تضمّنته مبادرة العبادي، أنّ الأول تعامل مع فشل الدولة بوصفه مفهوماً سياسياً (أنه ناتج من اختلال شراكة المكونات)، في حين أنّ

<sup>4</sup> حيدر سعيد، "حكومة العبادي: خيط الضوء الأخير في سماء ملبدة بالغيوم"، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 11 (تشرين الثاني / نوفمبر 2014)، ص 89 وما بعدها.

<sup>5</sup> "العراق: احتجاجات مطلّية تحوّلت صراعاً داخل بيت السلطة"، وحدة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015/8/16، في: <http://www.dohainstitute.org/release/5814f481-91e0-44f9-8b5f-9940136ccd6>

الأخرى تعاملت مع فشل الدولة بوصفه مفهومًا اقتصاديًا / إداريًا. ولذلك، كانت مبادرة العبادي - في الحقيقة - نكوصًا عن البرنامج الحكومي.

ومع ذلك، لم ينفذ العبادي أي شيء من وعده: لم يستطع أن يمسّ نظام المحاصصة، ولم يستطع أن يواجه بنية الفساد، وعجز عن أن يقدم فاسدًا واحدًا إلى المحاكمة.

وفي العموم، ولّد عدم قدرة العبادي على تنفيذ مبادرته الإصلاحية، وقبل ذلك، عدم قدرته على تنفيذ البرنامج الحكومي، إحباطًا عامًا، داخليًا ودوليًا: أنّ الرهان على قدرة العبادي على قيادة البلاد من خلال مبادرة إصلاح، تتفادها من التركات الثقيلة التي خلّفتها حقبة المالكي، لم يكن في محله.

وقد تمثّل التعبير الأكثر صراحة عن هذا الإحباط برفع المرجع الشيعي علي السيستاني دعمه العبادي، بعد أن كان الداعم الأول لحكومته. وقد فسّر كثيرون إعلان وكيل السيستاني، أحمد الصافي، خلال خطبة الجمعة ليوم 5 شباط / فبراير، أنّ المرجعية ستمتنع عن الإدلاء بخطبة سياسية أسبوعية، إلّا في حالات الضرورة، بأنه تعبير عن هذا الاستياء<sup>6</sup>.

وفي الحقيقة، كانت هذه الخطوة هي المصدر الذي أطلق الديناميكية القائمة الآن، فبعد أربعة أيام فقط، دعا العبادي، في خطاب تلفزيوني مفاجئ، مجلس النواب إلى إجراء تغيير جوهري وشامل في حكومته.

من دون أن نطلق حكمًا على جدية العبادي في الإصلاح، وبغض النظر عن اختزال فكرة الإصلاح في التعديل الوزاري، يبدو أنّ العبادي استعمل فكرة الإصلاح، في الحالتين، لمواجهة أزمة، من دون إيمان حقيقي بهذه الفكرة: أزمة الاحتجاجات في آب / أغسطس، وأزمة تهديد السيستاني برفع دعمه عنه الآن.

<sup>6</sup> جميل الربيعي، "توقف المرجعية عن "موقفها الأسبوعي" من السياسة يضع الحكومة أمام خطر "التظاهرات الشعبية""، صحيفة العالم (بغداد)، 2016/4/13، في: <http://bit.ly/1qNylo1>؛ "سياسيون وناشطون في ذي قار: توقف المرجعية عن الخطبة السياسية تحذير للحكومة وعليها عدم التخلي عن الشعب بمحتته"، المدى برس، 2016/2/9، في:

<http://www.almadapress.com/ar/NewsDetails.aspx?NewsID=64379>

أمّا الأطراف السياسية فقد أعلن معظمها، بما في ذلك الأطراف الشيعية الداعمة للعبادي، عن رفض تشكيل حكومة تكنوقراط، من حيث المبدأ، ذلك أنها يمكن أن تقضي إلى تفكيك شبكة المصالح التي بنتها.

التيّار الصدري هو الطرف السياسي الوحيد الذي دعم المبادرة. وقد أطلق الصدر، يوم 13 شباط / فبراير، بعد أيام قليلة من خطاب العبادي، مبادرة إصلاحية من أربعة مفاصل: اقتصادي، وأمني، ورقابي، وسياسي. وكان حجر الزاوية في هذه المبادرة "تشكيل حكومة تكنوقراط بعيدة عن الحزبية والتحزّب"، بحسب ما جاء في بيان الصدر الذي أمهل العبادي 45 يوماً لـ "تنفيذ تلك الإصلاحات وتقديم برنامج ومنهج حكومي يطبّق خلال سنة"، وهذّب الصدر بسحب الثقة من العبادي في حال عدم تطبيق الإصلاحات خلال تلك المدة<sup>7</sup>.

وقد ألمح بعض قادة التيّار الصدري إلى أنّ المبادرة تستهدف تحرير العبادي من سيطرة حزب الدعوة. فبعد نحو سنة ونصف السنة على تشكيل الحكومة، فيما عدّ انشاقاً داخل الحزب، ترى الجبهة التي دعمت العبادي في تشكيل حكومته أنه لا يزال خاضعاً لنفوذ حزب الدعوة، أو - في أقل الأحوال - يمكن القول إنّ المبادرة تستهدف منع أي عودة محتملة للعبادي إلى تيّار المالكي<sup>8</sup>.

ومتلما رفضت الأطراف السياسية دعوة العبادي لتشكيل حكومة تكنوقراط، تجاهلت مبادرة الصدر كلياً. والمفارقة الأكثر أهمية، هنا، أنّ العبادي نفسه تجاهل مبادرة الصدر، مع أنها داعمة له، ما قد يوحي بتخوّفه من تحوّل قيادة المبادرة إلى يد الصدر<sup>9</sup>، فضلاً عن أنه لم يكن جاداً في الدعوة إلى الإصلاح، بقدر ما أراد احتواء التوتّر مع السيستاني، على نحو ما تقدّم.

---

<sup>7</sup> "النص الكامل لخطاب سماحة السيد القائد مقتدى الصدر (نصره الله) والمتضمن البرنامج الإصلاحي الذي دعا إليه سماحته"، الإعلام المركزي لمكتب السيد الشهيد الصدر، 2016/2/13، في: <http://bit.ly/1S5BuWK>

<sup>8</sup> من ذلك، مثلاً، تصريح القيادي في التيّار الصدري صلاح العبيدي، انظر: "المتحدث باسم الصدر: حزب الدعوة وكتل أخرى تكبل أيدي العبادي بتنفيذ الإصلاح"، السومرية نيوز، 2016/2/13، في: <http://bit.ly/1MrJXqt>

<sup>9</sup> الجدير بالذكر، أنّ الصدر كان قد أعلن، يوم 2016/2/8، قبل يوم واحد فقط من إعلان العبادي دعوته لتشكيل حكومة تكنوقراط، عن نيته تقديم مشروع للإصلاح، وذكر أنّ هذا يأتي في سياق اعتراض المرجعية الدينية في النجف على تعرّث الإصلاح الحكومي الذي عبّر عنه إعلان وكيل السيستاني عن توقف المرجعية عن الخطبة السياسية الأسبوعية، انظر: "سماحة السيد القائد مقتدى الصدر "أعزه الله" يعلن عن قرب طرح مشروع للإصلاح ويصف موقف المرجعية بالشجاع"، الإعلام المركزي لمكتب السيد الشهيد الصدر، 2016/2/8، في:

<http://bit.ly/1qHbn1m>



هنا، بدأت الأمور تأخذ منحى آخر، وبدأ مسار التطورات يتعقد. فبدأ الصدر يصعد خطابَه، ليعلن، بعد أسبوع على إطلاقه المبادرة، عن تشكيل لجنة تضمّ نحو 20 شخصية عراقية، من الأكاديميين والقضاة وكبار الموظفين المستقلين وغير المتحرّرين، تتولّى تقديم اقتراح بترشيح كابينة وزارية من التكنوقراط المستقلين<sup>10</sup>.

وهكذا، تحوّل الوضع السياسي من مبادرة إصلاح ودعوة إلى تشكيل حكومة تكنوقراط، إلى مواجهة بين الصدر وسائر الأطراف السياسية، وهو ما قاد الصدر إلى تصعيد خطابه السياسي، أكثر فأكثر، فعاد بعد أسبوع، يوم 26 شباط / فبراير، ليقود عشرات الآلاف من أنصاره، في ساحة التحرير وسط بغداد، وبالقرب من المنطقة الخضراء، لمطالبة الأطراف السياسية بإجراء إصلاحات جذرية. وقد دعا أنصاره إلى الاعتصام على بوابات المنطقة الخضراء، للضغط على العبادي والأطراف السياسية لتشكيل حكومة تكنوقراط، مهدداً باقتحام المنطقة الخضراء، إذ قال: "نحن اليوم على أسوار الخضراء، وغداً سيكون الشعب فيها ليستعيد حقوقه من الفاسدين الظالمين"<sup>11</sup>. وقد فُهمت هذه التعبيرات على أنها تهديد مباشر. وعاد الصدر ليدعو أنصاره إلى تظاهرات حاشدة، لأكثر من أسبوع، على أسوار المنطقة الخضراء.

هذا التهديد جعل العبادي نفسه، كما الأطراف السياسية، يتخوّف من حركة الصدر. وتحدّث البعض عن أنّ الصدر يهيئُ لانقلاب، بعد انقضاء المهلة<sup>12</sup>.

ولعل الأطراف السياسية، حتى لو لم تكن مقتنعة بإمكانية اقتحام المنطقة، فإنها كانت تخشى من أنّ حركة الصدر ستنتهي إلى تشكيل حكومة يتحكّم فيها.

---

وقد يكون تطور العلاقة بين الصدر والعبادي حكمها التفاضل على قيادة مشروع الإصلاح.

<sup>10</sup> "سماحة السيد القائد مقتدى الصدر (نصره الله) يقرر تشكيل لجنة مستقلة برئاسة الدكتور حيدر العبادي لترشيح كابينة وزارية مستقلة تأخذ على عاتقها الإصلاح الشامل في العراق"، الإعلام المركزي لمكتب السيد الشهيد الصدر، 2016/2/19، في: <http://bit.ly/1VnMOUk>

<sup>11</sup> "كلمة السيد القائد مقتدى الصدر (أعزه الله) في ساحة التحرير (فيديو)"، الإعلام المركزي لمكتب السيد الشهيد الصدر، 2016/2/26، في: [http://www.mediaalsadoffice.com/2016/02/blog-post\\_567.html](http://www.mediaalsadoffice.com/2016/02/blog-post_567.html)

<sup>12</sup> "كتلة الأحرار: السيد القائد مقتدى الصدر (اعزه الله) أراد دعم العبادي في اختيار وزراء أكفاء تكنوقراط وليس قلب النظام"، الإعلام المركزي لمكتب السيد الشهيد الصدر، في: [http://www.mediaalsadoffice.com/2016/02/blog-post\\_38.html](http://www.mediaalsadoffice.com/2016/02/blog-post_38.html)

وفي تصوّرنا إنّ تسارع التطورات، وانتقالها من مبادرة إصلاح إلى أزمة سياسية، وتنامي خطاب الصدر التصعيدي، ثمّ دخوله في مواجهة مع سائر الأطراف السياسية، لم يمكّنه من بناء رؤية واضحة لمسار الحركة الجماهيرية التي قادها، وتحديداً، في ما يخص الخطوة اللاحقة إذا لم يلتزم العبادي المهلة.

ولذلك، بدت حركة الصدر الجماهيرية في ورطة، فمن جهة، هو لم يبين رؤية لإمكانيات تطور الحركة، ومن جهة ثانية، كان يخشى من أن تتطور المواجهة مع الأطراف السياسية إلى صدامات مسلّحة، فيما لو تمّ اقتحام المنطقة الخضراء، بما في ذلك إمكانية أن تستعمل القوى الأمنية الرسمية العنف ضد الجمهور، ومن جهة ثالثة، يبدو أنه كان يخشى من عدم القدرة على ضبط الجمهور لو جرى تصعيد الموقف. ولذلك، اختار عدم تصعيد المواجهة إلى أكثر من هذا المستوى، وقرر الدخول منفرداً إلى المنطقة الخضراء، معتصماً في خيمة أمام مقرّ الحكومة، حتى يعلن العبادي تشكيل حكومة التكنوقراط<sup>13</sup>.

وقبيل ذلك، أعلن الصدر أنّ اللجنة التي كلّفها بتقديم مقترحات لكابينة وزارية مستقلة تُعرض على العبادي أنجزت مهماتها<sup>14</sup>.

وتحت ضغط هذا الانسداد، أمهل الصدر العبادي أياماً قليلة، بعد انتهاء الـ 45 يوماً، أعلن العبادي - في آخرها بالفعل - تقديم أسماء حكومة تكنوقراط للبرلمان، فيما بدا أنه صفقة أنقذت الجميع.

---

<sup>13</sup> "القائد الصدر: أنا ممثل الشعب وسأعتصم داخل الخضراء"، الإعلام المركزي لمكتب السيد الشهيد الصدر، 2016/3/27، في:

[http://www.mediaalsadroffice.com/2016/03/blog-post\\_203.html](http://www.mediaalsadroffice.com/2016/03/blog-post_203.html)

<sup>14</sup> "القائد الصدر يعلن عن تشكيل كابينة وزارية مستقلة"، الإعلام المركزي لمكتب السيد الشهيد الصدر، 2016/3/22، في:

[http://www.mediaalsadroffice.com/2016/03/blog-post\\_431.html](http://www.mediaalsadroffice.com/2016/03/blog-post_431.html)

## الدود عن قواعد النظام

بعد أيام قليلة من إعلان الصدر عن تشكيل لجنة لتقديم اقتراحات لتشكيل حكومة تكنوقراط مستقلين، يوم 19 شباط / فبراير، أعلن "ائتلاف دولة القانون" عن وجود لجنة قائمة بالفعل، شكّلها العبادي، لاختيار كابينة وزارية جديدة<sup>15</sup>. ويبدو أنّ هذا التطور لم يحصل إلا بسبب التحدي الذي مثّله لجنة الصدر.

وفي الحقيقة، إنّ لجنة العبادي هذه هي التي تولّت اقتراح قائمة الأسماء التي قدّمها العبادي إلى مجلس النواب أواخر آذار/ مارس.

لقد أعلنت سائر الأطراف السياسية عن رفضها قائمة الأسماء المقترحة لشغل المناصب الوزارية التي قدّمها العبادي، كما تقدّم. وهي قائمة لا تقوم على أساس "المهنية" و"الكفاءة" فقط، بل "اللاحزبية". وقد قدّمنا أنّ فكرة تشكيل حكومة تكنوقراط، بالمعنى الذي قدّمه العبادي والصدر، تعني رفع السيطرة الحزبية عن الحكومة.

إنّ هذه الأطراف السياسية رفضت، في المبدأ، فكرة تشكيل حكومة تكنوقراط. وحتى حين تبنتها، بعد الحماسة الجماهيرية التي أثارها الفكرة، غداة طرحها وتبنيها من حركة احتجاج واسعة، بدا أنّ ثمة اختلافاً جوهرياً في تعريف "التكنوقراط"، سنتوقف عنده بالتفصيل لاحقاً.

وعلى الأرجح، سيجري احتواء الحركة الرامية إلى تشكيل حكومة تكنوقراط، وستعود البلاد إلى نمط الحكومات التي تشكّلت بعد 2003.

ويمكن أن يتمّ هذا من خلال أحد المسارات الآتية:

---

<sup>15</sup> "العبادي يشكّل لجنة لاختيار "الكابينة" الجديدة ودعوات لإلغاء الوزارات التي نقلت صلاحياتها للمحافظات"، المدى برس، 2016/2/23، في: <http://bit.ly/1Xt7pnJ>

● سحب الثقة من العبادي نفسه، في حال أصرّ على مشروعه وقائمه لحكومة التكنوقراط. وقد هدّدت بذلك أغلب الكتل السياسية<sup>16</sup>. وفي هذا السياق، تأتي مبادرة عمّار الحكيم، زعيم المجلس الأعلى الإسلامي العراقي التي اقترح فيها مسارين، يتضمّن الأول تشكيل حكومة تكنوقراط من وزراء ترشحهم الكتل السياسية، وإن لم يتحقق ذلك خلال ثلاثة أشهر، يُصار إلى تغيير وزاري شامل، يشمل رئيس الوزراء<sup>17</sup>.

ومع ما اتضح من عدم رغبة التيار الصدري في التصعيد أكثر، يكون العبادي قد ذهب ضحية المواجهة بين الصدر وسائر الأطراف السياسية، أو بالأحرى: كبش فداء لمحاولة إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل التطورات الأخيرة، هذا فضلاً عن الرغبة القائمة لبعض هذه الأطراف بالانتقام من العبادي. ● وعلى وفق هذه المعطيات، من غير المرجّح أن يعود العبادي - في حال بقي في رئاسة الوزراء - إلى ائتلاف دولة القانون، قاعدةً بديلة له من جبهة (المجلس الأعلى / التيار الصدري)، التي تفككت. ذلك أنّ هذه الخطوة قد تفقده دعم أطراف أساسية داعمة له، ولا سيما مرجعية النجف والولايات المتحدة. هذا مع ضرورة الإشارة إلى أنّ التلويح بسحب الثقة قد يكون مجرد تهديد تستعمله الكتل.

● ولعل توقيع الرئاسات الثلاث ورؤساء الكتل السياسية (مع غياب التيار الصدري، و"ائتلاف الوطنية"، الذي يتزعمه رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي، ونقص في تمثيل التحالف الكردستاني الذي لم يوقّع منه إلا رئيس الجمهورية، فؤاد معصوم، وقد وقع بصفته الوظيفية، لا الحزبية، وكذلك نقص في تمثيل حزب الدعوة، بسبب أن العبادي وقّع بصفته رئيساً للوزراء، وليس ممثلاً للدعوة)، يوم 11 نيسان/ أبريل، ما سمي "وثيقة الإصلاح"، هو خطوة أساسية في طريق احتواء مبادرة حكومة التكنوقراط، فهذه الوثيقة (التي تتبنى، في الحقيقة، جوهر مبادرة الحكيم السالفة) تنص على أن "تقدم الكتل السياسية مرشحيها للتشكيلة الوزارية إلى رئيس مجلس الوزراء ويكون له الحق باختيار الأسماء، بما يؤكد الشراكة الوطنية

<sup>16</sup> "الكرد يهددون بسحب الثقة من العبادي إذا أصر على كابينته ويطالبون بـ"استحقاقهم القومي"، المدى برس، 2016/4/4، في: <http://bit.ly/1Xt7yY4>؛ "ائتلاف علاوي يطالب بشمول العبادي بالتغيير الوزاري ويتمسك بـ"الإصلاح الجذري"، المدى برس، 2016/4/4، في: <http://bit.ly/1oWdzAQ>

<sup>17</sup> "المدى برس تنشر مبادرة المجلس الأعلى لحل "الأزمة السياسية" في البلاد"، المدى برس، 2016/4/4، في: <http://bit.ly/1MrLdK5>

في اختيار من تنطبق عليه الشروط والمواصفات اللازمة من الكفاءة والأمانة<sup>18</sup>. وتتجنب الوثيقة استعمال تعبير "التكنوقراط"، أو أي مفهوم محدد من الدائرة الدلالية نفسها.

• وإلى جانب هذا، تضمنت الوثيقة مجموعة من التصورات، جوهرها الأساسي هو تحديد المحاصصة، فهي تقترح جعل المحاصصة مقصورة على منصب الوزير، أما مناصب رؤساء الهيئات المستقلة ووكلاء الوزارات، وكبار الدبلوماسيين، والدرجات الخاصة، ف"يتم الاختيار على أساس معايير موضوعية ومهنية بعيداً عن المحاصصة السياسية"<sup>19</sup>. وتعبير "المحاصصة السياسية"، هنا، يعني أنّ الوثيقة تقترح إلغاء المحاصصة، بما هي توزيع للمناصب بين الأطراف السياسية، لا محاصصة بين المكونات. ولذلك، هي قيّدت إلغاء المحاصصة بـ "حفظ التوازنات الوطنية"، من دون أي إشارة إلى معيار المهنية والكفاءة.

• وفوق كل ذلك، ستكون ثمة لجنة خبراء من الكتل، تتولى تقييم المرشحين إلى هذه المناصب<sup>20</sup>.

• وإلى جانب هذا، نصت الوثيقة على "غلق ملف التعيينات بالوكالة"، و"إنشاء مجلس سياسي استشاري يضم في عضويته قادة القوى السياسية الأساسية في الدولة، إلى جانب الرئاسات الثلاث" يتولى مناقشة الإستراتيجيات العليا للبلاد، وتضمنت الوثيقة - كذلك - بعض المسائل التي تستجيب لبعض مطالب المجتمع السنّي، من قبيل إعادة النازحين، وإعادة إعمار المناطق المحررة من داعش، وإعادة النظر في ملف "اجتثاث البعث"، وحسم تشكيل مجلس الخدمة الاتحادي، وإنجاز حزمة من القوانين والتشريعات المتأخرة، من قبيل: قانون العفو العام، وقانون النفط والغاز، وقانون مجلس الاتحاد، وغيرها، ولكن، من دون التطرق إلى مسائل حساسة، من قبيل "الحرس الوطني".

<sup>18</sup> نقلاً عن: "الرئاسات الثلاث وقادة الكتل يوقعون وثيقة الإصلاح الوطني والمدى تنشر بنودها"، المدى برس، 11 / 4 / 2016، في:

<http://bit.ly/1r9zPZP>

<sup>19</sup> نقلاً عن: المرجع نفسه.

<sup>20</sup> المرجع نفسه.

- وتضع الوثيقة سقفَ 3 أشهر لتنفيذ هذا البرنامج، ولكنها تقع في المأزق نفسه الذي وقع فيه البرنامج الحكومي، فهي لا تضع خطة أو تصورًا بديلًا، فيما لو لم يتمّ تنفيذ هذا البرنامج في المدة الزمنية المحددة.
- وفي الحقيقة، هذه الوثيقة هي - كذلك - نكوص عن البرنامج الحكومي واحتواء لحركة الصدر. وعلى الأكثر، لن يكون لها دور كبير في المستقبل، بسبب عدم الإجماع عليها.
- لكنّ الأهم فيها هو توقيع العبادي لها، ما يعني تفويض الكتل بتقديم قائمة بديلة، وإنهاءً عملياً للقائمة التي قدّمها أواخر آذار / مارس الماضي.
- أمّا مواقف الأطراف الإقليمية والدولية، ولا سيما إيران والولايات المتحدة، البلدان الأكثر نفوذًا في العراق، فعلى الرغم من صمتهما إزاء الحراك السياسي الذي شهده الشهران الماضيان، فإنّ بعض المواقف بدأت بالظهور، بعد تسليم العبادي قائمته لمجلس النواب وما تلا ذلك. فالولايات المتحدة تحركت تحركًا مكثفًا، لكي لا تصل الأطراف السياسية إلى قرار سحب الثقة من العبادي، بدأت بإرسال منسق التحالف الدولي، بريت ماكغورك الذي يبدو أنه حثّ الأطراف السياسية على عدم سحب الثقة من العبادي، خشية الفراغ في المؤسسة السياسية العراقية، وتأثير ذلك في الحرب على داعش، وانتهت بزيارة وزير الخارجية، جون كيري، إلى بغداد، وإعلانه - صراحة - أنه جاء لدعم العبادي. أمّا إيران فيبدو أنها ليست مع حكومة التكنوقراط التي أعلنها العبادي، ولكنها تحاول منع تصاعد الخلاف الشيعي<sup>21</sup>.

وفي الحصيلة، تكون البلاد قد خسرت الإمكانية التي فتحتها هذه الديناميكية المتسارعة خلال الشهرين الماضيين، بتشكيل حكومة التكنوقراط.

---

<sup>21</sup> Arshad Mohamed, "Kerry urges Iraq not to let politics impede war against IS, 8/4/2016, *Reuters*, at: <http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-iraq-usa-idUSKCN0X50KB>

## أبعد من التكنوقراط

ومع ذلك، لا يبدو أنّ الأمور ستعود إلى ما كانت عليه قبل شباط / فبراير 2016.

ثمّة حزمة من الدروس والتغيرات التي ستبقى عالقة بالمشهد السياسي العراقي:

- كانت القائمة التي أعلن عنها العبادي بوصفها "حكومة تكنوقراط" هي المرة الأولى، في سائر الحكومات التي تشكّلت ما بعد 2003، والتي يكون عمادها وزراء مستقلّين، غير مرتبطين بالأحزاب النافذة المسيطرة على المشهد السياسي.

وفي الحقيقة، كشف السجال السياسي بعد إعلان العبادي قائمته المقترحة أنّ ثمّة خلافاً في فهم معنى "التكنوقراط". ومعنى "التكنوقراط" لا يتشكّل، هنا، على وفق مفهوم عالمي، بل هو يكتسب معناه من السياق السياسي الذي يُستعمل فيه.

ترى سائر الأطراف السياسية أنّ التكنوقراط هم وزراء "مهيّون"، وقد يكونون "مستقلّين"، إلّا إنهم يجب أن يكونوا مرشحين من الأحزاب النافذة، بوصفها ممثّلة للمكونات، وهي تشترط حصر ترشيح الوزراء التكنوقراط فيها، لا في رئيس الوزراء، لكي تصوّت بالثقة على الكابينة الحكومية، من دون فلسفة واضحة، أو تعليل منطقي لهذا الارتباط. وفي الحقيقة، يبدو أنّ الأحزاب تريد ربط الوزراء بها لضمان ولائهم، فترشيح الأحزاب للوزراء، حتى وإن كانوا مستقلّين (بمعنى أنهم ليسوا منتمين رسمياً إلى الأحزاب التي رشحتهم) سيُبقّي ولاء هؤلاء الوزراء للأحزاب، إذ سيُشكّلون عقد الارتباط المفصلية اللازمة في شبكة الزبائنية التي بنوها، وهذا أمر حاسم وصممي لهذه الأحزاب، في إعادة إنتاج هذه الشبكة التي تربط الجمهور بالسلطة وأحزابها.

هذا في حين أنّ مفهوم "التكنوقراط" الذي قدّمه العبادي ومعه الصدر، كان يستهدف رفع السيطرة الحزبية على الوزراء. يحدد الصدر جوهر مبادرته بأنه "تشكيل حكومة تكنوقراط بعيدة عن الحزبية والتحرّب"<sup>22</sup>.

<sup>22</sup> "الصدر يدعو إلى تشكيل حكومة تكنوقراط برئاسة العبادي خلال 45 يوماً ويهدد بسحب الثقة"، المدى برس، 2016/2/13، في:

يحتاج البعض بأنّ الوزراء يجب أن يتمتّعوا بغطاء حزبي. وفي الحقيقة، لا يبدو أنّ العراق يحتاج، الآن، إلى وزراء مدعومين حزبياً، بل - على العكس - إلى وزراء قابلين للمحاسبة. ويقدر ما جعل تقاسم الأحزاب للوزارات منها إقطاعات حزبية، وبيروقراطية فاشلة وعاجزة عن أداء الخدمات، فضلاً عن كونها منابع فساد ومصادر له، تكون فكرة حكومة التكنوقراط مواجهة لكل هذا.

- قادت التطورات الأخيرة إلى تفكك الجبهة الداعمة العبادي، وهي الجبهة التي تضمّ المجلس الأعلى والنيّار الصدري، على نحو أساسي. وإذا كان من الصعب تصوّر أن تعمل حكومة من خلال قاعدة برلمانية ضيقة، لا يبدو واضحاً كيف سيُعاد تشكيل الخريطة السياسية، من سيحالف من؟ ومن سيعارض من؟ ولا سيما في الوسط الشيعي الذي تبدو معطيات الانقسام فيه أكبر من معطيات الائتلاف وإمكاناتها.

- ومع أننا قدّمنا بأنه من غير المرجّح أن يعود العبادي إلى نيّار المالكي، شهدت الأزمة الأخيرة، مع تفكك الجبهة الداعمة للعبادي، وتحديدًا بعد إعلان الصدر تشكيل لجنته، وما شكّلته هذه اللجنة من تحدّد للعبادي، نوعاً من التقارب بين العبادي والمالكي. وهذا أمر متوقّع، مع حاجة العبادي إلى قاعدة سياسية داعمة له.

هذا الأمر تكشفه سيولة دلالة تعبير "ائتلاف دولة القانون"، ففي حين كان يشير هذا التعبير، قبل إعلان الصدر لجنته في 19 شباط / فبراير، إلى نيّار المالكي (يضمّ، كذلك، "منظمة بدر" و"عصائب أهل الحق")، أي من دون العبادي، بدأ هذا التعبير يشمل، في بعض الاستعمالات، نيّار المالكي، وضمّنه العبادي.

وقد تكثّف هذا الأمر بعد إعلان الصدر لجنته.

ويبدو أنّ بعض النواب، من الذين ظلّ موقفهم وسطياً بين العبادي والمالكي، هم الذين عملوا على إعطاء تعبير "ائتلاف دولة القانون" معنى عامّاً، يشمل العبادي، ومن ثمّ، إعادة تقديمه بوصفه الإطار الأوسع.



- وهكذا، فإنّ كلّ المواقف التي جرى التعبير عنها باسم "ائتلاف دولة القانون"، منذ ذلك التاريخ، أدلى بها نواب وسطيون، أو محسوبون على العبادي.
- كشفت التطورات الأخيرة أنّ الحديث عن ثلاث مناطق متجانسة في العراق أمر فيه قدر عال من التبسيط، ذلك أنّ نزعة ذرية عميقة تضرب البلاد، والانقسامات السياسية يمكن أن تتطور بسرعة إلى صدامات مسلّحة. إنّ هذا لا يشير إلى أي حدّ يمكن أن تتطور الانقسامات الشيعية، بل كذلك إلى أنّ فكرة الانقسام إلى ثلاث فيدراليات قد لا تكون ميسورة، فالنزعة الانقسامية قد تذهب أبعد وأعقد من هذا التصرّو.
- قدّمت الأزمة الأخيرة مقتدى الصدر بوصفه فاعلاً سياسياً مركزياً، بسبب قدرته على التعبئة وقيادة الفاعلية السياسية. ولعلّ تحالفه المعن مع اليساريين والمدنيين، في الحركة الأخيرة، وقيادته خطاباً ضد الفساد، سحب البساط من سائر الأطراف السياسية، بما في ذلك المرجعية الدينية التقليدية في النجف التي لم يصدر منها أي رأي أو تعليق على التطورات الجارية خلال الشهرين الأخيرين. ومع أننا لا نملك استطلاعات رأي واضحة علمية، فإنّ بعض المؤشرات تدلّ على أنّ الصدر قد يكون عبر، المرة الأولى، حدوده الحزبية القوية.
- الأكثر أهمية، هنا، أنّ هذه الأزمة كشفت عن أزمة النظام التوافقي الذي أنشئ في العراق منذ 2003. ذلك أنّ تشكيل حكومة لا تعبأ بما يسمّى "التوازنات الديموغرافية"، أي نسب المجموعات الإثنية، أريك النظام التوافقي بأكمله.

## خاتمة

مثَّلت الحكومة، أو المجال التنفيذي، أحد المجالات التمثيلية التي يُعبَّر فيها عن "شراكة المكونات"، إن لم يكن المجال الأساسي أو الوحيد في العراق. وبسبب ارتباك الرؤية التوافقية، والتصادم الذي عكسه دستور 2005، بين نزعة أغلبية، كرّستها النخب الشيعية، بسبب عدم قناعتها بنظام تعددي، ونزعة توافقية، خلفها قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية" الذي كتبه الأميركيون، جرى القضاء، بصفة منهجية، على عناصر أساسية في النظام التوافقي. والبرلمان نفسه، لم يبدُ صالحًا للتعبير عن النظام التعددي، بسبب مصادرة السلطة التنفيذية صلاحياته.

من هنا، كان المجال التنفيذي هو مجال التعدد، لا مؤسسة عليا للقرار. وبسبب اختلال التوازن في اتخاذ القرار السياسي، تحولت الحصص الوزارية إلى منافذ لبناء شبكات زبائنية مقسّمة. وكان هذا هو أحد الأسباب الأساسية لفشل الدولة: الانتقال من تقاسم السلطة إلى تقاسم الدولة.

من هنا، بدا القضاء على الحصص الهوياتية في الكابينة الحكومية قضاء على آخر مجالات الشراكة في الحكم، ومن ثمّ، نسفًا للنظام التوافقي بالكامل.

ومرة أخرى، تكثّف هذه الأزمة أنّ الرهان الأساسي الذي يواجه العراق هو كيفية بناء نظام توافقي مرّن، مع دولة ذات كفاءة في الوقت نفسه: إذا كان العراق مضطّرًا، في مرحلة انتقالية، للقبول بنظام قائم على أساس الهويات. فمن المهمّ أن تُصان الدولة، من حيث هي جهاز خدمة عامة، من التقاسم، وأن تظل دولةً الجميع، على الدرجة نفسها.